للجهد البرلماني العربي على الصعيد الدولي، ودارت معظم قرارات «الاتحاد» وابحاثه حولها وحول كيفية إحراز المزيد من المكاسب لها دوليا، ولم تمر مناسبة كبرى إلا واصدر «الاتحاد» البيانات المؤيدة والمنادية بزيادة تجنيد الجهد والدعم لها.

إن من المحال الاحاطة بكل ما صدر عن الاتحاد البرلماني العربي من بيانات، وما تم من ترتيبات بشأن القضية الفلسطينية، وربما يكون كافيا التوقّف عند بعض «مجالس» الاتحاد وبياناته والتي تشكّل ابرز المعالم في هذا السبيل، كما لا بد من وقفة خاصة عند المؤتمر البرلماني العربي الثاني الذي عقد في الجزائر ما بين ٩ و ١١ آذار (مارس) ١٩٨١.

(أ) المجالس

١ ــ مجلس الاتحاد الثاني الاستثنائي (دمشق ١٥ و ١٦ ايلول ــ سبتمبر، ١٩٧٤): انعقد هذا المجلس عقب المؤتمر التحضيري البرلماني العربي ــ الاوروبي، الذي عقد في دمشق بين ١٢ و ١٥ ايلول (سبتمبر)، وكان اهم ما قرره ذلك المؤتمر، على الصعيد السياسي، ما يلي:

ــ تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط.

ــ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ــ قيام اوروبا بدورها الهام في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات تالية لتصريح الدول التسع في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

ــ حث جميع البرلمانيين في اوروبا وفي العالم لبذل كل الجهود لتأمين النجاح المنشود لمؤتمر جنيف.

لقد قيّم المجلس الثاني الاستثنائي هذا المؤتمر، وخلص إلى ضرورة متابعة الحوار البرلماني العربي ــ الأوروبي، وعقد لقاءات ومؤتمرات تالية له، **على أن تكون المواقف السياسية من القضية الفلسطينية خاصة هي الأساس الذي تبنى عليه المواقف والقرارات الاقتصادية. وهكذا اتخذت فلسطين مكانا مركزيا في اي حوار برلماني تالٍ، عربي ــ اوروبي.**

٢ ــ مجلس الاتحاد الثالث (الخرطوم ١٢ ــ ١٦ آذار ــ مارس، ١٩٧٥): يمكن القول، ودون الوقوع في محظور المبالغة، أن هذا المجلس كان من اهم مجالس الاتحاد البرلماني العربي، إن لم يكن اهمها على الاطلاق؛ وهنا لا بد من الاطالة، بعض الشيء، في ذكر ما ورد عن فلسطين في بيانه وفي قراراته.

لقد اتيح لكاتب هذه السطور ان يحضر ذلك المجلس بوصفه عضوا في وفد المجلس الوطني الفلسطيني، ومن ثم شارك مشاركة فعّالة، وعن كثب، في اعمال المجلس وفي قراراته.

في البيان الختامي للمجلس ورد ما يلي:

«وقد درس مجلس الاتحاد في دورته هذه، وبإسهاب، القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط، وقضايا الأمن والسلام في العالم، كما تدارس القضايا الاقتصادية المطروحة على الأمة العربية...».

وبعد أن تحدث البيان عن الحرية في العالم، وانها «كل لا يتجزأ» اورد ما يلي:

«والأمة العربية، في تطلعها للعدل والسلام انطلاقا من هذه القيم، تؤكد ان إحلال السلام في الشرق الأوسط لا يمكن ان يتحقق ما لم تنته الطبيعة الصهيونية العدوانية القائمة على اوهام تجاوزها منطق التاريخ، بل واثبت هزيمتها.

«فالطريق إلى السلام العادل واضح، ولا يمكن إلا ان يقوم على المبدأين التاليين: